الفرعية لنقابات الصيادلة واطباء الاسنان في جنين وطولكرم، ونقابة العاملين في جامعة النجاح، ودار اليتيم العربي في طولكرم، ورابطة الصحافيين العرب، واتحاد الناشرين، والمؤسسات الصحافية، واعضاء في مجالس بلدية.

كما وقعته عشرات النقابات العمالية ولجان الشبيبة والنوادي، ولجان المرأة، ومجالس الطلبة، وحركات الشبيبة [لم تذكر بالاسم] في مختلف مدن الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**، ٢٠/٥/١٩٨٦).

أصحاب الشأن

لم يقف اعضاء الهيئة التدريسية ممن يطالهم قرار الغاء العقود مكتوفي الايدي وسط تطورات الازمة، ورفعوا كتاباً الى مجلس امناء الجامعة اشاروا فيه الى القلق الذي ينتاب اعضاء هيأتهم، وركزوا على انعكاسات قرار الغاء عقودهم على الوضع الاكاديمي في المناطق المحتلة. وبرأي هؤلاء، فان تطبيق القرار سيؤدي الى:

□ «هجرة الادمغة الى الدول العربية والاجنبية، حيث بدأ بعض الاساتذة اتصالات فعلية مع جامعات خارج الضفة الغربية [بقصد] التعاقد معها.

□ «فقدان الجسم الاكاديمي القادر على العمل والعطاء، مما سيؤثر على وجود المؤسسات التعليمية العليا، وبالتالي سوف يحرم الطلاب والطالبات من فرص اكمال تعليمهم العالي على ارض الوطن ضمن المفهوم الحقيقي للصمود» (**البيادر**، ١٧/٥/١٩٨٦).

ويخشى بعض اعضاء الهيئة التدريسية من ان تتخذ سلطات الاحتلال من موقف مجلس امناء جامعة بيرزيت ذريعة لانهاء خدمات موظفين حكوميين لديها، في حال وافق هذا الامر مصالحها (**المصدر نفسه**).

رد الامناء والادارة

في مقابل ذلك، دافع مجلس الامناء في جامعة بيرزيت عن نفسه، وكذلك فعلت ادارتها، فقدم المجلس شرحاً تفصيلياً لتطور الازمة، عبر عنه حديث لرئيس المجلس د. سعدي عبدالجبار الفقيه نشرته «البيادر السياسي» جاء فيه:

«لقد التزم مؤتمر القمة العربي العام ١٩٧٨ بدعم مواطني الاراضي المحتلة لمدة ١٠ سنوات. وكان هذا الدعم يغطي حوالى ٨٠ بالمئة من الميزانية التعليمية المتكررة التي تشمل الرواتب والاجور والمصروفات الاخرى. وظل هذا الدعم منتظماً حتى العام ١٩٨٤... [وتم تقليصه] في العام ١٩٨٥، بحيث لم يعد يغطي اكثر من ٤٠ بالمئة من الميزانية المتكررة، الامر الذي ادى الى [بروز] نتيجتين:

□ «عدم امكان انشاء صندوق وقف كانت الجامعة قررت انشاءه ليصرف ريعه على الميزانية المتكررة للجامعة.

□ «ايجاد عجز في الميزانية التعليمية المتكررة.

«واستمر تقليص الدعم العربي في العام الجامعي الحالي، الا ان الجامعة حافظت على صندوق التوفير للموظفين، وحافظت على عدم المساس به، وكذلك على صندوق تعويض نهاية الخدمة» (**المصدر نفسه**).

وقال د. الفقيه انه «ازاء تفاقم الوضع الناجم عن تقليص الدعم العربي أصلاً، اضطرت الجامعة الى ابلاغ اعضاء الهيئة التدريسية بعدم تجديد العقود، ولكن ذلك لا يعني، عملياً، وقانونياً، الغاءها، وكان المقصود، في الواقع، هو الغاء العقد القائم، واعطاء عقود جديدة طبقاً لحاجات وامكانات الجامعة. ومن تحصيل الحاصل ان الجامعة لا تستطيع ان تستمر من دون هيئة تدريسية. لذلك، فان مجلس الامناء يسعى من أجل توفير التغطية المالية من التزامات وتبرعات تغطي العقود التي سيلتزم بها مجلس الامناء. وحصول المجلس على الالتزامات والتبرعات سوف يجعله قادراً على الايفاء بالعقود وعندها سيقوم بتوقيعها» (**المصدر نفسه**).

اما الادارة، فكررت، بلسان مدير العلاقات العامة في الجامعة، ما قاله د. الفقيه حول مسببات الازمة، بينما يرى رئيس نقابة العاملين،